



جامعة البصرة للنفط والغاز، كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز، مجلة ادارة و اقتصاديات الطاقة



اثر قرارات الانتاج في اوبك بلس على الموازنة الاتحادية العراقية (2016-2024)

عدنان هادي جعاز¹ *

¹ كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز، جامعة البصرة للنفط والغاز، البصرة، العراق، aalshatob2021@gmail.com

* عدنان هادي جعاز، aalshatob2021@gmail.com

استلم في: 23 كانون الأول /2024 قبل في: 26 أيار 2025

الخلاصة – تأسست منظمة أوبك عام 1960 في بغداد، بهدف توحيد الرؤي والوصول الى سياسات نفطية من شأنها حفظ مصالح الدول الأعضاء فيها فضلاً عن الاستقرار في سوق الطاقة، الا ان المنظمة واجهت تحديات كثيرة ومعقدة، حالت دون تحقيق أهدافها التي تأسست من أجلها فبعضها كان اقتصادياً مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي وكيفية السيطرة على مستويات الإنتاج ليكون العرض مساوياً للطلب، وتحديات النفط خارج أوبك وكيفية المحافظة على حصتها في السوق، وتحديات إجراءات وسياسات وكالة الطاقة الدولية، فضلاً عن التحدي السياسي الذي ظهر جلياً في عقد السبعينيات بعد ان استخدمت الدول العربية النفط كسلاح في حربها ضد الكيان الصهيوني، وخلافات بعض دول أوبك السياسية في الثمانينيات التي تسببت بصدمة نفطية سلبية بعد الانهيار في أسعار النفط، كما اثر هذا الخلاف عام 2014 والذي كان احد أسباب صدمة النفط السلبية عام 2014، ولاشك ان لهذه القرارات اثر على نمو الاستثمارات النفطية في العالم ككل، هي واحدة من استراتيجيات أوبك في ادارتها لأسعار النفط الدولية والان تمر أوبك بتحدي كبير بعد ظهور ملامح نظام عالمي جديد، يسعى الى احداث تغيرات سياسية واجتماعية جذرية، لتتوافق مع المنهج الليبرالي الغربي واقتصاده الرأسمالي، وما الحرب الروسية الأوكرانية وما سبقها من احداث في الشرق الوسط، الا حلقة من حلقات هذا التغير، والتي يؤدي النفط دور فاعل ومؤثر في هذه التغيرات ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث ليعلم الضوء على تاريخ أوبك للمدة (1970-2023) والاستفادة من الأخطاء لرسم سياسة موحدة بين أعضائها لمواجهة السيناريوهات المستقبلية والتحديات الاقتصادية الحقيقية والتي من الممكن ان نقرأها من اجرائات وقوانين الدول الصناعية خصوصاً بعد عام 2030.

الكلمات الرئيسية :- أوبك، أوبك بلس، قرارات أوبك

1. المقدمة

التي واجهتها، من أجل استخلاص الدروس ورسم رؤية استراتيجية موحدة للدول الأعضاء لمواجهة سيناريوهات ما بعد عام 2030، خصوصاً في ظل تصاعد الدعوات الغربية للتحوّل نحو الطاقة النظيفة وتراجع الاعتماد على الوقود الأحفوري.

e. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور سياسات أوبك خلال الفترة (1970–2023)، وتحليل أبرز الأزمات والتحديات التي واجهتها، كما يستخدم المنهج الوصفي المقارن لمقارنة استجابات المنظمة مع التحولات العالمية في سوق الطاقة، بالاعتماد على بيانات وتقارير رسمية صادرة عن أوبك ووكالة الطاقة الدولية، بهدف تقييم فاعلية دور المنظمة واستشراف مستقبلها في ظل التغيرات المتوقعة بعد عام 2030.

2. الفصل الاول

1. المبحث الأول: أوبك النشأة والاهمية (OPEC)

تسعى منظمة أوبك منذ تأسيسها عام 1960 في بغداد الى تحقيق جملة من الأهداف، تحقق في المقام الاول مصلحة مجموعة من اكبر منتجي النفط في العالم وهم (العراق والكويت والسعودية وايران وفنزويلا)، ومنظمة أوبك هي هيئة دولية تضم مجموعة من الدول المصدرة للنفط تحت مسمى منظمة الدول المصدرة للنفط (Organization of the Petroleum Exporting Countries).

a. اهداف التأسيس

b. مشكلة البحث

تحاول أوبك تتبع افضل السبل التي تمكنها من المحافظة على السعر العادل وحصتها في سوق النفط، الا ان بعض هذه القرارات يؤثر سلباً على موازنات الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية بنسب كبيرة.

c. فرضية البحث

يتأثر الاقتصاد العراقي بقرارات أوبك خصوصاً اذا ما اتت هذه القرارات بشكل مفاجئ، لذا تتأثر موازنات العراق السنوية ويزداد حجم العجز فيها.

d. اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل مسار السياسات النفطية لمنظمة أوبك خلال الفترة (1970–2023)، وتسليط الضوء على أبرز التحديات الاقتصادية والسياسية

في بداية عقد السبعينات، أعلنت أوبك نفسها كقوة اقتصادية مؤثرة في هيكل الصناعة النفطية خصوصاً بعد زيادة حصتها في حجم الإنتاج العالمي، إذ وصلت إلى 49%، مما شجع المنظمة على لتطلع للسيطرة على المعروض من النفط العالمي، إذ بدأت دول أوبك ترى وجوب تغيير أسس العلاقة مع الشركات النفطية، كانت البداية من خلال اجتماع منظمة أوبك عام 1970 في فنزويلا والذي فوضت فيه المنظمة ثلاثة من وزراء النفط وهم (وزير النفط العراقي سعدون حمادي ووزير النفط الإيراني جمشيد اموزيغان ووزير النفط السعودي احمد زكي يمانى) للتفاوض مع الشركات النفطية بالنيابة عن المنظمة لرفع أسعار النفط.

انطلقت المفاوضات في طهران عام 1971، تضمنت المفاوضات أربع جولات تفاوضية، ظهرت في هذه المفاوضات سمات جديدة للعلاقة بين دول أوبك والشركات النفطية، إذ أصبحت تناقش في مفاصل إدارة السياسة النفطية والأسعار، وهو بعكس ما كان يحدث سابقاً عندما كانت الدول مضيفة لمفاوضات الشركات النفطية كونها تحصل الضرائب، لابل ان موازين القوى كانت تصب لصالحها بسبب ما حققه لهم توحيد أرائهم من مركز تفاوضي قوي، الذي اجبر الشركات النفطية على توقيع اتفاقية طهران، والتي من بنودها [8]:

- زيادة نسبة أرباح دول أوبك بنسبة 55%.
- رفع سعر برميل النفط بمقدار 35 سنت.
- فرض زيادة سنوية قدرها 5 سنت لكل برميل.
- الغاء كافة الحسومات والسماعات التي كانت تتمتع بها الشركات النفطية.
- تضل هذه الاتفاقية سارية لمدة خمس سنوات.

شكلت هذه الاتفاقية نصر مهم لأوبك كان الأساس لتحول سوق النفط من سوق مستهلكين إلى سوق منتجين كما أظهرت أوبك كقوة حقيقة في سوق النفط، خصوصاً بعد ان اختفت الطاقات الإنتاجية الفائضة في الفترة (1970-1973)، والتي كانت تمنع الأسعار من الارتفاع، فالطاقة الإنتاجية الفائضة تعد مؤشر لاستقرار الأسعار في أسواق النفط، فعندما تنخفض الطاقة الإنتاجية بشكل ملحوظ، تزداد مخاوف المتعاملين في أسواق النفط من حدوث شحة في الامدادات، تدفع هذه التوقعات التشاركية أسعار النفط إلى الارتفاع، اما في حال ارتفاع معدل فائض الطاقة الإنتاجية، فيحدث العكس تماماً، إذ تصبح توقعات المتعاملين تفاؤلية مما يسبب بتراخي الأسعار، وانخفاضها، وحقيقة ان لانخفاض الطاقات الإنتاجية الأثر الأكبر في زيادة قوة وصلابة أوبك في صراعها مع شركات النفط العالمية، في سعيها للسيطرة على إدارة ثرواتها النفطية.

في عام 1972 وقعت أوبك اتفاقية جنيف الأولى، وفي عام 1973 وقعت اتفاقية جنيف الثانية على اثر الانخفاض الذي حدث في قيمة الدولار بعد تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها في تحويل الدولار بشكل مباشر إلى (0.8) غرام من الذهب، إذ أعلنت أوبك اتفاق أعضائها على زيادة أسعار النفط كلما تدهورت قيمة الدولار إزاء سلة من العملات الرئيسية، والعكس في حال تحسنت قيمة الدولار.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت أوبك تشكل ركن مهم من اركان هيكل سوق النفط العالمية، ولها اثر بالغ على الأسعار، إذ ظهرت هذه الصورة التحكيمية بشكل واضح، عندما استخدمت الدول العربية في أوبك (وهي ثقلها الأكبر) النفط كسلاح في حربها عام 1973 ضد الكيان الإسرائيلي ومن دعمه، إذ أعلنت دول أوبك العربية قطع امدادات النفط عن الدول التي ساندت إسرائيل وهي الولايات المتحدة وهولندا، فضلاً عن تخفيض مبرج في الإنتاج بنسبة 10%، مما تسبب بصدمة نفطية عالمية بعد ان ارتفع سعر برميل النفط أربع اضعاف، مما عرض الاقتصاد العالمي إلى مخاطر الركود الاقتصادي، شكلت هذه الحادثة سابقة خطيرة اقتصادياً وسياسياً، إذ بدى واضح اثر قرارات أوبك على الاقتصاد العالمي واستقراره.

مكنك هذه التطورات دول أوبك ان تتحكم بأسعار النفط، كما أصبحت جزءاً أساسياً من هيكل سوق النفط الدولي.

II. المبحث الثاني: اثر قرارات أوبك

a. اثر قرارات أوبك للمدة (1970-1980)

بعد سلسلة التأميمات من قبل بعض دول أوبك ومراجعة عقود الامتياز والمفاوضات من قبل الدول الأخرى والتي أغلبها تكللت لصالح دول أوبك

تأسست أوبك من اجل تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء من اجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة لمنتجات النفط، وامداد فعال واقتصادي للدول المستهلكة، وعائد عادل على راس المال للمستثمرين في القطاع النفطي. تعمل أوبك لتحقيق هذه الاهداف من خلال العمل على المحافظة على استقرار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والتنسيق بين الدول الأعضاء للمحافظة على مستوى انتاج مناسب يحقق للمنتجين عائد مالي عادل، المحافظة على حصة أوبك في السوق النفطية، واستدامة امداد النفط للدول المستهلكة. هناك مجموعة من المهام تقوم أوبك على تنفيذها للوصول إلى الأهداف سابقة الذكر ومنها [6]:

- تحديد حصص الإنتاج لكل عضو في المنظمة للسيطرة على مستويات الإنتاج.
- عقد مؤتمرات بشكل دوري لمناقشة السياسات وتوحيد الرؤى ووضع الاستراتيجيات المستقبلية.
- دراسة ومتابعة جميع العوامل التي تؤثر على أسواق النفط سواء كانت سياسية ام تكنولوجية ام اقتصادية.
- وضع اطر التعاون مع المنتجين خارج أوبك لتعزيز استقرار أسواق النفط العالمية.
- استدامة الامدادات من النفط لتلبية الطلب العالمي.
- زيادة دخل الدول الأعضاء في أوبك، والعمل على استثمار الموارد المالية من النفط لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية للدول الأعضاء.

b. عوامل تأسيس أوبك

من اهم عوامل تأسيس أوبك، ممارسات شركات النفط العالمية التي تسيطر على اغلب منابع النفط في العالم في عام 1959، التي بدأت بتخفيضات منهجية بأسعار النفط من طرف واحد، مما دفع تلك الدول إلى تأسيس منظمة تعمل على توحيد الرؤى والسياسات لمجابهة سياسات الشركات النفطية الغير عادلة، خصوصاً ان هذه الدول تجمعها مجموعة من الخصائص، في مقدمتها اعتماد موازنتها بشكل كبير على ريع النفط وتواجد كبار المنتجين في رقعة جغرافية واحدة (منطقة الشرق الأوسط)، فضلاً عن ان أغلبها دول عربية والسمة الأبرز انها دول نامية تطمح إلى الإصلاح الاقتصادي والتطور، ترى في النفط طوق النجاة الذي يمكن ان يسهم بشكل فاعل في إخراجها من دائرة التخلف ويضعها على مسار التطور والرفاه فالنفط ازدادت أهمية على خارطة الطاقة العالمية إذ وصلت حصته إلى 40%، واصبح له وزن اقتصادي عالمي كبير، ما لبث إلى ان تحول إلى وزن سياسي، بعد ان زاد وعي شعوب الدول النفطية المذكورة بأهمية هذه المورد المهم، مما دفع الحكومات إلى المطالبة بإصلاح شروط التعاقد مع شركات النفط العالمية المسيطرة على جميع حلقات الصناعة النفطية.

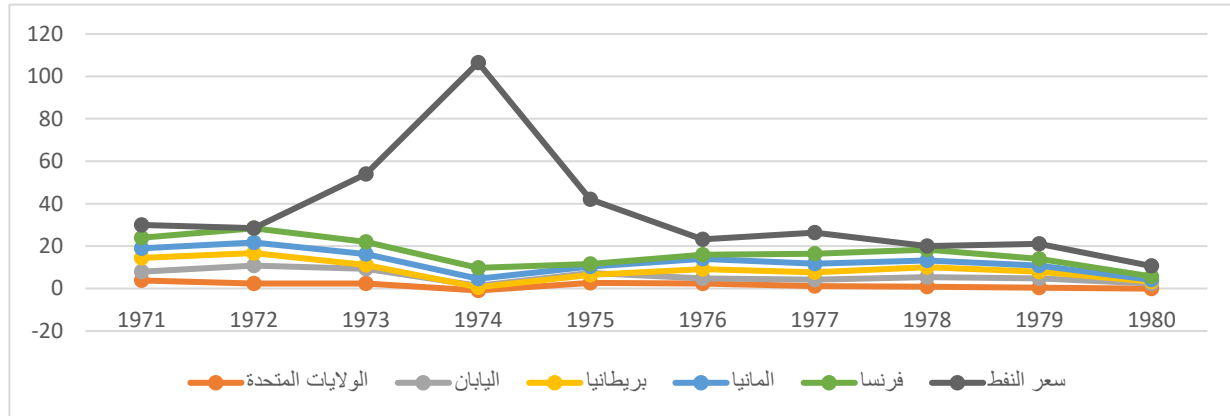
ظهرت ملامح قوة أوبك الفعلية من خلال قرارها رقم (90) في عام 1968، تضمنت بنوده مجموعة من النقاط المهمة التي وضعت الدول المنتجة للنفط في مركز تفاوضي افضل ومن بنود هذا القرار [7]:

- ان الحكومات والأعضاء ستحاول جهد الإمكان ان تستكشف وتطور مواردها الهيدروكربونية بشكل مباشر . اما راس المال والاختصاصيون ومنافذ التسويق اللازمة لهذا التطوير المباشر قد يجري اكمالها عند الضرورة من مصادر بديلة على أساس تجاري.
- اذا لم يرد نص عن مشاركة الدولة في ملكية الشركة صاحبة الامتياز، وفقاً لاي عقد من العقود النفطية، فإن الحكومة قد تمتلك مشاركة معقولة على أساس مبدأ تغير الظروف.
- التأكيد على حق أعضاء أوبك بتحديد الأسعار، والربط بين أسعار السلع المصنعة وأسعار الصادرات النفطية.
- تعديل العقود على أساس تغير الظروف .

كان القرار بمثابة انعطاف في الصناعة النفطية تسببت بتحولات كبيرة جداً على خارطة الصناعة النفطية إذ أشار بشكل واضح إلى حرية الدول الأعضاء في تطوير صناعاتها النفطية وفق مصالحها ومعطيات الأسواق التجارية، وسيطرتها على حلقات الاستكشاف والانتاج، كما طالبت الدول الأعضاء ان تكون لها الكلمة الفصل في تحديد الأسعار، وإعادة النظر في شروط التعاقد ونوعية العقود، وبالتالي فإن القرار وضع الأساس لتغيير جذري في السياسة النفطية الدولية.

c. أوبك وهيكل الصناعة النفطية

الصناعية الكبرى والتي تقود الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي بعد عام 1972 وهي نتائج إجراءات أوبك التصحيحية، وفي عام 1973 نلاحظ قفزة في معدل نمو أسعار النفط بلغت 31.9%، وحقت الأسعار عام 1974 أعلى معدل نمو لها إذ بلغ 96.8% مما شكل صدمة النفط الأولى، والتي تسببت بانخفاض معدلات نمو اقتصادات أهم الدول الصناعية إذ انخفض فاذا ما قارنا بين معدلات النمو في عام 1972 للولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والتي كانت على التوالي (2.4، 8.4، 5.9، 5، 6.7) وبين عام 1974 وهي عام الصدمة النفطية الأولى نجد أن معدلات النمو أصبحت كالتالي (0.9، -، 2.2، -0.7، 4، 5.1).



الشكل 1: معدلات نمو أسعار النفط ونمو الناتج المحلي لمجموعة من الدول الصناعية (1971-1980)

International Energy Agency من عضوية 28 دولة، والتي عملت على الاتي [6]:

- اتباع وسائل تكنولوجية للسيطرة على الطلب على النفط.
- فرض ضريبة الكربون بدوى الحفاظ على البيئة.
- دعم البرامج العلمية والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة غير الناضبة
- تحرير أسعار الطاقة المحلية لكي يكون ارتفاع الأسعار عامل أساسي لتقليل الاستهلاك على منتجات النفط مثل البازين والديزل وبالتالي التقليل من استهلاك النفط.
- الاحتفاظ بخزين استراتيجي من النفط الخام للحالات الطارئة.

c. اثر قرارات أوبك للمدة (1981-2000)

حافظت أسعار النفط على مكاسبها بداية عقد الثمانينات، بسبب مجموعة من عوامل منها الحرب العراقية الإيرانية والخوف من انقطاع امدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الطلب على النفط من قبل مجموعة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة بهدف بناء خزين استراتيجي، الا ان نقطة التحول في الأسعار والتي بدأت معها مسيرة انخفاض الأسعار، بدأت عام 1984، إذ ظهرت سمات جديدة على أوبك أثرت على اتخاذ القرار فيها، ويمكن ان نذكر منها.

- ظهور خلافات سياسية حادة بين الدول الرئيسية في أوبك.
- خطط اقتصادية تنموية طموحة تحتاج الى تمويل كبير مما زاد الارتباط بين الخطط التنموية والإيرادات النفطية.
- تطور المستوى المعيشي لمجتمعات الدول النفطية.
- زيادة الإنفاق العسكري بسبب الازمات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

كان للعوامل السابقة اثر كبير على اتخاذ القرار في أوبك، إذ عصفت الخلافات السياسية والتي حدثت بين أهم المنتجين في أوبك وهم ايران والعراق والسعودية مما اثر بشكل مباشر على قرارات التسعير والإنتاج فالمشاكل السياسية اثر بشكل مباشر على التنسيق بين الأعضاء، والمشاريع التنموية الكبيرة، زادت من حاجة دول أوبك الى الموارد المالية، لتنفيذ ما وضعت من خطط تنموية والحفاظ على المستوى المعيشي الذي بدأت تتمتع به شعوب تلك الدول، فضلا عن ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري الكبير لدول مثل العراق وايران والمملكة العربية السعودية والكويت كل هذه العوامل والتي زادت من حاجة تلك الدول للموارد المالية الأجنبية والتي مصدرها الرئيسي النفط جعلت

تمكن دول منظمة أوبك من السيطرة على ثرواتها النفطية، وأصبحت تتحكم في أهم حلقات الصناعة النفطية من استكشاف والإنتاج والعرض فأصبحت عمليا تتحكم في السعر وبالتالي أصبحت أمام مسؤولية كبيرة وعلى أكثر من محور، الأول هو حفظ مصالح أعضائها. والثاني استدامة الامدادات النفطية للعالم، فضلا عن اثرها المباشر على الاقتصاد العالمي، والذي ظهر بشكل واضح عندما أعلنت دول أوبك العربية استخدام النفط كسلاح في حرب تشرين 1973، مما دفع الأسعار الى الارتفاع بشكل كبير أعلنت عن حدوث صدمة النفط الأولى، وهذا ما نلاحظه من الرسم رقم (1) إذ يلاحظ بداية الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول

نلاحظ من الرسم (1) ان أكثر الدول تضررا هي الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، ومن الواضح ان الامر شكل صدمة اقتصادية وسياسية واجتماعية لمجتمعات الدول الغربية واليابان التي عانت من ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ وشدة في القودد اللازم للنقل وارتفاع أسعاره، إذ بدأ ان حياتهم الاقتصادية ورفاههم أصبح يؤثر عليه مجموعة من الدول النامية، طبعاً كان هناك دور كبير للآلة الإعلامية الغربية، التي صورت منطقة الشرق الأوسط ودولها معرقة لمسيرة الحضارة والتقدم، بعد عام 1975 وتحديد في مؤتمر فينا، بدأت أوبك استراتيجية الزيادة التدريجية للسعر ففي نفس العام أعلنت عن زيادة قدرها 10% ليرتفع السعر من 10.8 الى 11.4 دولار للبرميل الواحد، وفي عام 1977 أعلن عن زيادة أخرى قدرها 10% ليصل السعر الى 10.7 دولار للبرميل الواحد [7].

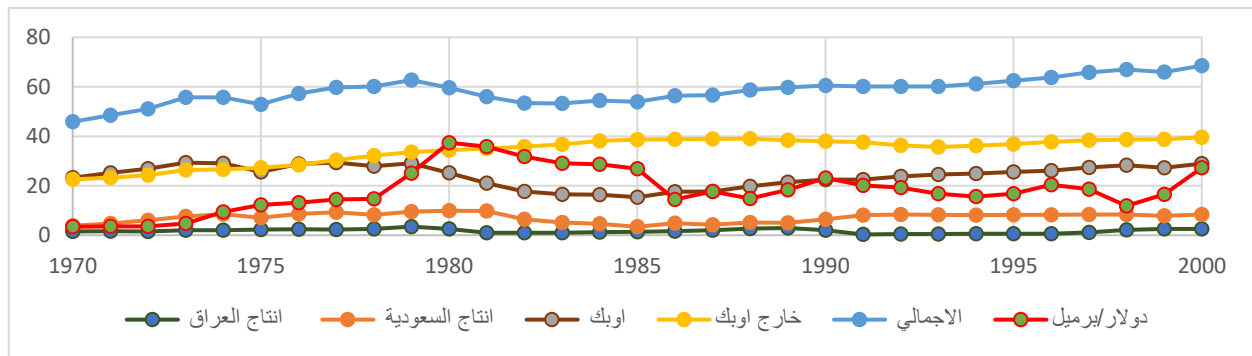
الا ان الأسعار وبسبب تظافر مجموعة من العوامل واحداث فيما بين سنة 1978 الى 1980 حققت قفزات في الأسعار كانت نهايتها صدمة النفط الثانية، ففي عام 1978 حدثت اضطرابات سياسية في ايران، إذ أدى اضطراب موظفي شركات النفط الإيرانية الى انخفاض إنتاج ايران من 5.6 مليون برميل /يوم الى 3.1 مليون برميل /يوم وهو ما يعادل 7% من إنتاج النفط العالمي مما دفع السعر للارتفاع من 18 دولار للبرميل والعامل الثاني هو قيام المملكة العربية السعودية وبشكل منفرد الى زيادة السعر 6 دولار، إذ وصل سعر برميل النفط العربي الخفيف الى 24 دولار للبرميل عام 1979 والذي تزامن مع بدا عملية ملئ خزانات النفط الأمريكية الاستراتيجية، مع بدا بوادر أزمة سياسية بين العراق وايران، سرعان ما تحولت الى حرب عسكرية بين البلدين، كل هذه العوامل دفعت سعر برميل النفط عام 1980 الى 37.7 دولار للبرميل الواحد (OPEC/data).

b. نشأة وكالة الطاقة الدولية

أحدثت إجراءات أوبك من 1970 الى 1975 حلة من عد الارتياح لدى الدول الصناعية الكبرى، إذ ظهر بشكل واضح وخطير اثر فقدانها السيطرة على أهم مورد في العالم والذي يرتبط بنمو الاقتصاد العالمي بشكل وثيق وبالتالي يرتبط بتقوفا اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا، مما مهد لقبول فكرة السيطرة على منابع البترول ولو بالقوة، كما اجبر الدول الغربية لقبول فكرة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بتأسيس منظمة تتكون من الدول المستهلكة الرئيسية للنفط بهدف الحد من الاستهلاك والسيطرة على الطلب على النفط وفعلًا في عام 1974 تم تأسيس وكالة الطاقة الدولية

السالبة هذه المرة للمنتجين والتي الفت بضلالها على أسواق النفط لعدة سنوات، إذ استمر التدهور في الأسعار في عقد التسعينات ولم تفلح جهود الأعضاء في تصحيح الأسعار، إذ طالب بعض الأعضاء في اجتماع جنيف عام 1992 خفض الإنتاج بنسبة 7%، وهو ما رفضه مندوب المملكة العربية السعودية، فضلت الأسعار ما دون 16 دولار للبرميل، وانخفضت إلى ما دون ذلك عام 1997 بسبب أزمة النمر الاسيوية الاقتصادية والتي أثرت على نمو الاقتصاد العالمي والذي انخفض بنسبة 2% مما خفض الطلب على النفط، انهارت الأسعار ووصلت إلى 10 دولار وهي ما سميت بصدمة النفط السلبية الثانية، لقد كان لغياب التنسيق بين أعضاء أوبك الأثر الكبير على انخفاض الأسعار، إذ بدا واضحا في عقدي السبعينات والتسعينات فشل أوبك في إدارتها لملف الإنتاج وبالتالي فقدانها السيطرة على الأسعار، بالعكس تماما من منظمة الطاقة الدولية والتي وصلت إلى أعلى درجات التنظيم والالتزام بالاستراتيجيات التي وضعت لها.

دول أوبك تتسابق لزيادة الإنتاج بعيدا عن التنسيق اللازم، في المقابل بدأت منظمة الطاقة الدولية تجني ثمار الاستراتيجيات التي وضعتها في عقد السبعينيات، والتي من أهمها الفصل بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على النفط، ومقدرتها على تنويع مصادر الطاقة، وانخفاض (كثافة استهلاك النفط) [6]، وقدرتها على خفض استهلاكها من النفط إذ تمكنت الولايات المتحدة وحدها من خفض استيراداتها من النفط إلى 6 مليون ب/يوم عام 1985 بعد أن كانت 16 مليون ب/يوم عام 1976 [9]، من الرسم (2) ونلاحظ زيادة الإنتاج من خارج أوبك على حساب إنتاج أوبك بعد أن عملت الأسعار المرتفعة على زيادة استثمارات بعض الدول مثل المكسيك وكندا وبعض الدول الأوروبية والتي يتميز إنتاج النفط فيها بارتفاع تكاليف الاستخراج، كما عملت المملكة العربية السعودية إلى زيادة معدلات الإنتاج عام 1986 بدون الرجوع إلى أوبك من 3.39 مليون ب/يوم إلى 4.87 مليون برميل يوم (OPEC/data) مما تسبب بانخفاض الأسعار بشكل كبير إذ انخفضت من 24 دولار إلى ما دون 10 دولار في بعض الأيام، معلنا حدوث صدمة النفط



الشكل 2: إنتاج النفط من أوبك وخارج أوبك والاجمالي وسعر البرميل

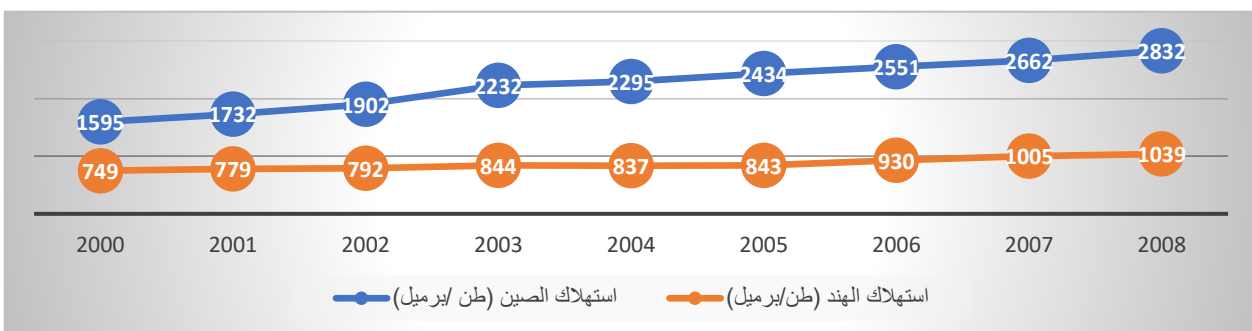
عام 2000 (Dekanic, 2005, 280)، ساعدت مجموعة من العوامل بهذا الارتفاع، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، إذ ارتفع الطلب الأمريكي من 17.7 إلى 19.7 مما زاد من حجم استيراداتها من النفط إلى 10.9 منها (25%) من الشرق الأوسط، إذ أتى أغلب الطلب من قطاع النقل، بعد أن ازدادت عمليات النقل بشكل كبير مع التحركات العسكرية الكبيرة للجيش الأمريكي والتي احتلت أفغانستان وتجهز لاحتلال العراق، إذ ازداد من 40 مليون برميل سنويا إلى 144 مليون برميل إذ تستهلك حركة الطيران وحدها 1.5 مليون لتر يوميا (Resilience.org).

كما كان للعوامل الطبيعية دور في ارتفاع الأسعار، ففي عام 2005 ضرب ولاية أريزونا وأجزاء من تكساس إعصار (كاترينا) وهي مناطق إنتاج ومعالجة النفط في الولايات المتحدة، ولأن الإعصار كان عنيفا جدا إذ عد من أعنف وأقوى الأعاصير في تاريخ الولايات المتحدة، فإن دمر أجزاء مهمة من منشآت إنتاج النفط، مما أثر على إنتاج الولايات المتحدة، أضف إلى العوامل السياسية والطبيعية العوامل الاقتصادية، إذ ارتفعت معدلات نمو الاقتصاد الصيني والهندي وكما يلاحظ بالشكل (3) بشكل ملحوظ مما زاد الطلب على النفط، اجتمعت هذه العوامل لتخلق توقعات لدى المستثمرين والمضاربين في أسواق النفط تفاؤلية، لتزداد المضاربات على عقود المستقبلات مما شكل عامل إضافي لارتفاع الأسعار.

d. اثر قرارات أوبك للمدة (2001-2023)

اتسمت علاقات أوبك كما أسلفنا في عقدي الثمانينات والتسعينات بعد الانسجام والتنسيق اللامعين، مما تسبب لها بخسارات مالية كبيرة، وأهمها خسارتها السيطرة على أسواق النفط، إذ تحولت الأسواق في تلك الفترة من أسواق منتجين إلى أسواق مستهلكين، ولم تشفع لها سيطرتها على 80% من الاحتياطي النفطي العالمي، ومع مطلع القرن الواحد والعشرون، فهمت أوبك الدرس، إذ حاولت ومن خلال مؤتمر فنزويلا في سبتمبر 2000، إعادة التنسيق في ما بينها ومع المنتجين من خارج أوبك، من خلال اعتمادها آلية ضبط الأسعار للتحكم في الإنتاج وللوصول إلى هدف تم وضع حد أعلى وحد أدنى للأسعار ما بين (20-28)، وتحرك أوبك الإنتاج للحفاظ على سعر عادل من وجهة نظر المنتجين [10, 11]، كما اتفق المشاركون على اعتماد سياسات واستراتيجيات تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء الاقتصادية والاستفادة القصوى من المورد النفطي، والعمل على وضع رؤيا مشتركة مع المنتجين من خارج أوبك للوصول إلى أسواق نفط مستقرة مع السعر العادل.

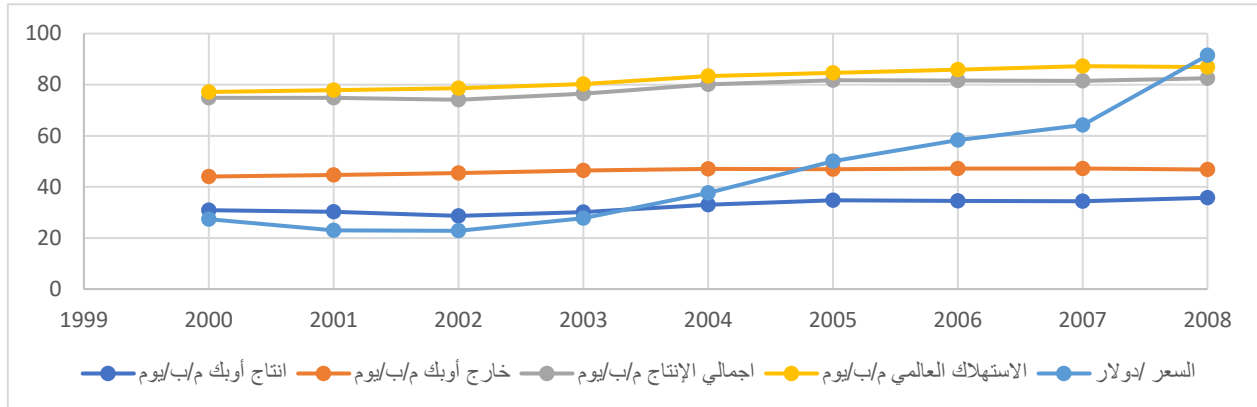
ظهرت نتائج هذه الاستراتيجية للسنوات اللاحقة لمؤتمر كراكاس 2000، إذ بدأت الأسعار تتعافى تدريجيا، حتى تجاوزت 30 دولار



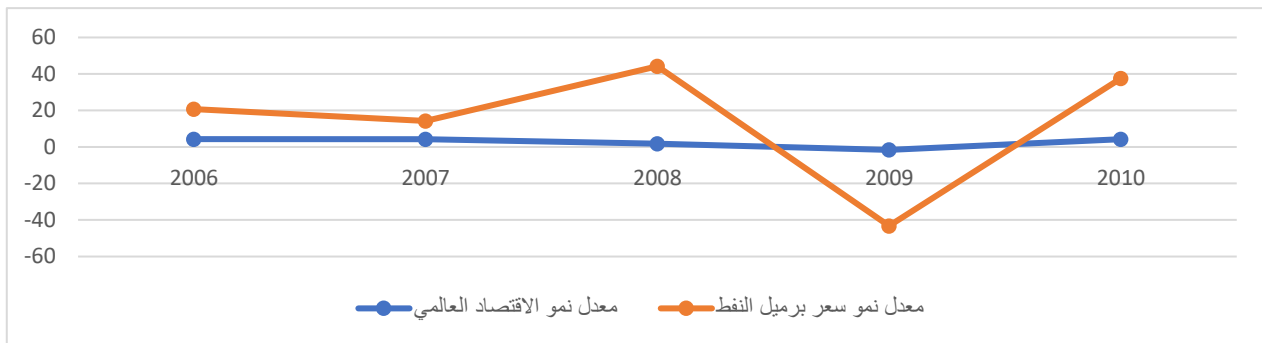
الشكل 3: طلب الصين والهند من النفط (2008-2000)

100 دولار للبرميل الواحد، ومن الشكل 5 نلاحظ أثر النمو في الاقتصاد العالمي على أسعار النفط ويلاحظ الانخفاض المؤقت الذي حدث إبان أزمة الرهن العقاري الأمريكية.

من الشكل 4 نلاحظ أن هناك فجوة بين العرض والطلب، إذ يبدو واضحاً ارتفاع معدل الاستهلاك العالمي على الإنتاج العالمي ولأسباب انفة الذكر مما دفع الأسعار للارتفاع بشكل ملحوظ. ومع الاستمرار في تحسن نمو الاقتصاد العالمي استمرت الأسعار بالارتفاع إلى أن وصلت عام 2008 إلى



الشكل 4: إنتاج أوبك وخارج أوبك وإجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي والسعر



الشكل 5: معدل نمو الاقتصاد العالمي مع أسعار النفط للعام (2010-2006)

الصخري من جهة وارتفاع أسعار النفط بالشكل الذي جعل من تكاليف إنتاج النفط غير التقليدية ذات جدوى اقتصادية، كما حضر العامل السياسي بقوة، فالنزاع في الشرق الأوسط والذي دخل مرحلة عسكرية مباشرة بين روسيا وإيران من جهة، والتي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل موازنتها وأمريكا وحلفائها من جهة أخرى، والتي سعت إلى خفض أسعار النفط، من خلال عدم الالتزام بالحصص، المقررة للأعضاء، للتأثير في قدرة تلك الدولتين على تمويل عملياتها العسكرية في سوريا وغيرها فضلاً عن قرار أوبك بعد خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً لامتصاص الفائض في سوق النفط، كما أن ارتفاع سعر الدولار كان عاملاً مهماً للتأثير في سعر النفط، ومن ثم انخفاض الطلب على العقود الأجلية وهي من العوامل الحديثة المؤثرة على أسعار النفط، كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير مباشر في سعر النفط وانهيائه بهذا الشكل.

e. نشأة أوبك بلس

نجحت أوبك وتحديدًا في شهر ديسمبر 2016 من تحقيق اتفاق تاريخي مهم في فيينا بعد عدة اجتماعات وجولات جمعت أوبك وكبار منتجي النفط من خارجها، نص الاتفاق على التزام 24 دولة من كبار منتجي النفط على خفض 1.8 م/ب/ يومياً، منها 1.2 م/ب/يوم من أوبك إذ وضعت أوبك سقف إنتاج 32.5 م/ب/يوم و 600 ألف برميل من خارج أوبك بقيادة الاتحاد الروسي (OPEC bulletin, 2016,p3).

سبق هذا الاتفاق جملة اتفاقيات داخل أوبك ومنها اجتماع الجزائر سبتمبر 2016، في هذا الاجتماع، تم التوصل إلى اتفاق للعودة إلى نظام حصص الإنتاج، حيث تم تحديد مستويات إنتاج لكل دولة عضو بالمنظمة. تم تحديد حصة العراق بـ (4.561 م/ب/يوم) هذا الاتفاق كان يهدف إلى تحقيق استقرار أسواق النفط وزيادة أسعاره.

استمرت مكاسب الأسعار مشفوعة بالانتعاش الاقتصادي العالمي حتى تجاوزت سقف 100 دولار ووصلت في بعض السنوات إلى 120 دولار، ومع ارتفاع مكاسب دول أوبك من ارتفاع الأسعار، كان هناك نمو استثمارات غير مسبوق في بدائل النفط ومنها النفط التقليدي وأهمها النفط الصخري، إذ شجع ارتفاع الأسعار استثمار مجموعة من الشركات الأمريكية الثانوية على زيادة استثماراتها في إنتاج النفط الصخري، والذي رفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري من 2.2 مليون برميل يومياً في عام 2012 إلى تقريباً 5 ملايين برميل يومياً في عام 2015 مما زاد المعروض النفطي العالمي من 76 مليون برميل عام 2012 إلى 90 مليون برميل يومياً عام 2015، أدخلت هذه الزيادة أسواق النفط في صدمة سلبية، وتحولت النظرة الإيجابية إلى تشاؤمية على مستقبل أسعار النفط التقليدية، وأصبح الكل ينتظر ردة فعل أوبك على هذه التطورات، إذ كان متوقع أن تخفض أوبك من إنتاجها للمحافظة على الأسعار، إلا أن قرار أوبك جاء، مغايراً لكل التوقعات، إذ رفضت المنظمة خفض، وأثرت المحافظة على حصتها في السوق بعد أن ازداد الإنتاج من خارجها، نتيجة للاستثمارات النفطية الكبيرة التي تراكمت على طول فترة الارتفاع في الأسعار والتي مكنت كثير من الدول من تغطية التكاليف الثابتة للإنتاج النفطي، وهي العنصر الأهم في العملية الانتاجية والذي إذا ما توافر فإن العملية الانتاجية للنفط سوف تستمر حتى مع الانخفاض الحاد في الأسعار، وهي من أهم أسباب استمرار الإنتاج مع انخفاض الأسعار، أثرت هذه العوامل في أسعار النفط، التي انخفضت بشكل كبير في نهاية عام 2014 إذ انخفضت إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل، وفي سنة شهر يناير 2015 وصل إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل مع استمرار مسيرة الانخفاض حتى وصل إلى 29.6 في يناير 2016، واستمر السعر دون 50 دولار طوال سنة 2016 وأغلب أشهر 2017 مما تسبب بصدمة حقيقية لاقتصادات الدول المنتجة للنفط وخصوصاً الربعية منها.

في الحقيقة تبدو صدمة النفط 2014 أكثر تعقيداً من سابقتها فقد تداخلت عدة أمور في حدوثها، منها الجانب التكنولوجي الذي خفض تكاليف النفط

الاسواق تتسم باستقرار نسبي. جدول (1) يوضح حصص الانتاج لأعضاء اوبك وفق اتفاق الجزائر 2016 واتفاق التخفيض فينا 2016 (الف/ برميل/ يوميا).

كما اعلنت هذه الدول عن تنظيم مؤسسي نفطي سمي (اوبك بلس)، مما زاد من سيطرة المنتجين على اسواق النفط من خلال التحكم بمستويات الانتاج، وبذلك تمكنت اوبك بلاس من اعادة الاسعار الى الاتجاه التصاعدي اذ دفعت الاسعار الى الوصول الى 60 دولار وفي عام 2018 تجاوز 65 دولار وبدأت

الجدول 1: حصص الانتاج لأعضاء اوبك وفق اتفاق الجزائر 2016 واتفاق التخفيض فينا 2016 (الف/برميل / يوميا).

الدولة	مستوى الانتاج المرجعي اتفاق الجزائر 2016	التخفيض وفق اتفاق فينا ديسمبر 2016	مستوى الانتاج يناير 2017
الجزائر	1,089	-50	1,039
انغولا	1,751	-78	1,673
اكواندور	548	-26	522
غابون	202	-9	193
اندونيسيا	*	*	
ايران	3,975	-90	3,797
العراق	4,561	-210	4,351
الكويت	2,838	-131	2,707
ليبيا	*	*	
نيجيريا	*	*	
قطر	648	-30	618
السعودية	10,544	-486	10,058
الامارات	3,013	-139	2,874
فنزويلا	2,067	-95	1,972

وايقاف حركة الطيران، وحتى التنقل داخل البلد الواحد، مما اثر على حركة النقل بجميع انواعها، ومن المعروف ان الطلب على النفط من اجل النقل هو المكون الاكبر من الطلب على النفط، مما تسبب بانخفاض الطلب الى مستويات متدنية، مما تسبب بانهيار الاسعار بشكل كبير اذ وصلت الى ما دون 30 دولار وهذا ما نلاحظه من جدول (2) وهو يمثل عقود نفط برنت لسنتي 2019 و 2020.

الا ان هذا الاستقرار لم يدم طويلا، اذ انخفض الطلب على النفط بعد اعلان الولايات الحرب التجارية على الصين، والتي عرقلت نمو الاقتصاد الصيني، وابطئت من نمو الاقتصاد العالمي، ثم تدخل عامل اخر من نوع جديد هذه المرة، ففي نهاية عام 2019 اجتاحت العالم فايروس خطير وسريع الانتشار سمي كوفيد 2019 اجبرت دول العالم جميعا من اتخاذ اجراءات وقائية خوفا من انتشار الفايروس، ومن هذه الاجراءات اغلاق الحدود البرية والبحرية

الجدول 2: بيانات تاريخية لعقود نفط برنت 2019/1/1 الى 2020/12/1

التغير %	الحجم	منخفض	عالي	سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
15.04%	5.48M	52.51	63.15	54.12	61.89	2019/01/01
6.69%	4.55M	60.46	67.73	61.06	66.03	2019/02/01
3.57%	4.84M	64.02	68.89	66.48	68.39	2019/03/01
6.45%	5.49M	67.58	75.6	67.58	72.8	2019/04/01
-11.41%	6.13M	64.37	73.4	71.73	64.49	2019/05/01
3.19%	5.70M	59.45	66.85	61.64	66.55	2019/06/01
-2.07%	5.71M	61.29	67.65	65.05	65.17	2019/07/01
-7.27%	5.98M	55.88	64.54	64.09	60.43	2019/08/01
0.58%	5.63M	57.23	71.95	58.8	60.78	2019/09/01
-0.90%	5.61M	56.15	62.34	59.38	60.23	2019/10/01
3.65%	4.79M	59.4	64.6	59.45	62.43	2019/11/01
5.72%	4.45M	60.3	68.99	60.73	66	2019/12/01
-11.88%	5.80M	57.71	71.75	66.41	58.16	2020/01/01
-13.14%	5.27M	50.05	60	56.16	50.52	2020/02/01
-54.99%	7.36M	21.65	53.9	48.95	22.74	2020/03/01
11.13%	6.45M	15.98	36.4	25.99	25.27	2020/04/01
39.81%	3.80M	25.5	36.98	26.95	35.33	2020/05/01
16.47%	4.28M	37.01	43.93	37.56	41.15	2020/06/01
5.22%	4.03M	41.03	44.89	41.58	43.3	2020/07/01
4.57%	3.61M	42.89	46.53	43.53	45.28	2020/08/01
-9.56%	4.40M	39.3	46.22	45.6	40.95	2020/09/01
-8.52%	5.15M	36.64	43.57	42.17	37.46	2020/10/01
27.04%	5.04M	35.74	49.09	37.37	47.59	2020/11/01
8.85%	4.51M	46.82	52.48	47.79	51.8	2020/12/01

والجدير في الذكر ان أوبك وعلى راسها المملكة العربية السعودية أبقت على اتفاقياتها روسيا وادارتها للإنتاج بما يخدم مصالحها وبالتالي رفضت جميع الضغوط الأمريكية لزيادة معدلات الإنتاج، املا في تخفيف الضغط الشعبي من قبل الشعوب الاوربية على حكوماتها، والذي كان يضعفها سياسيا امام روسيا، ناهيك عن معدلات التباطؤ في نمو اقتصادات المانيا وفرنسا وهما اكبر المتضررين اقتصاديا من الحرب، في الجهة المقابلة كانت دول أوبك بلس اكبر الرابحين من هذا التطور السياسي العالمي الكبير، اذ حصلت على عائدات مالية كبيرة عوضها عن خسائر الحرب التجارية وجائحة كورونا. في عام 2022 وتحديدًا اجتمعت مجموعة اوبك بلس في فينا، والذي اعلنت فيه، الابقاء على خطط التخفيض حتى الربع الاول من عام 2023، جاء هذا القرار بسبب حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي واسواق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجهات طويلة الأجل لسوق النفط (opec.org/opec_web/en/press_2022).

وفي اجتماع اوبك بلس في نوفمبر 2023 اعلنت مجموعة من الدول في اوبك عن تخفيضات طوعية تبلغ 2.2م/ب/يوم، وكما يلي (المملكة العربية السعودية 1000 ألف برميل يوميًا)؛ العراق (223 ألف برميل يوميًا) الإمارات العربية المتحدة (163 ألف برميل يوميًا)؛ الكويت (135 ألف برميل يوميًا)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يوميًا) الجزائر (51 ألف برميل يوميًا) وعمان (42 ألف برميل يوميًا) اعتبارًا من 1 يناير حتى نهاية مارس 2024. وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، سيتم العودة إلى هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق (opec.org/opec_web/en/press_room-2023).

والجدير في الذكر انه في شهر 3 من عام 2020، وبسبب رفض روسيا التي تقود المنتجين من خارج أوبك طلب السعودية لخفض مستويات الإنتاج، أعلنت السعودية حرب أسعار، واغرقت الأسواق بكميات كبيرة من النفط مما عمق من انهيار الأسعار وهذا ما نلاحظه من جدول 2 اذ انخفضت الأسعار الى ما دون 25 دولار، وحقت عقود برنت ولأول مرة بالتاريخ يهبط سعر برميل النفط الى ما دون الصفر في عقود برنت.

3. الفصل الثاني: اثر قرارات أوبك بلس على الاقتصاد العراقي

I. سياسات إعادة ضبط الإنتاج

في عام 2021 وبعد الاتفاق بين روسيا والسعودية على إعادة ضبط الإنتاج عادت الأسعار للتحسن بشكل ملحوظ ومستقر نسبياً، اذ استقرت الأسعار على طول اشهر السنة بسعر 60 دولار و65 دولار، لكن ومع حلول شهر 2 من عام 2022 وهو موعد تحول المشكلة الروسية الأوكرانية من سياسية الى عسكرية، اذ أعلنت روسيا الحرب على أوكرانيا واجتاحت مساحات واسعة منها، قفزت الأسعار بشكل كبير وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم 2، أظهرت هذه الحرب وبشكل جلي دور النفط في تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية وتفاوضية ومن جهة أخرى، بينت هذه الحرب قوة النفط السياسية والتي تنعكس على الدول النفطية واثرها الاستراتيجي والجيوسياسي، اذ أصبحت دول أوبك وعلى راسها السعودية من أكثر الدول تأثيراً في مجريات الحرب بعد شحة الطاقة التي عانت منها دول اوربا خصوصاً في الشتاء. وارتفع أسعار المحروقات، اذ كانت اوربا تعتمد بشكل كبير على الغاز والنفط الروسيين في توفير ما تحتاج من الطاقة سواء للصناعة او للاستخدامات المنزلية.

الجدول 3: بيانات تاريخية لعقود نفط برنت 2022/2/1 الى 2023/5/1

التغير %	الحجم	منخفض	عالي	سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
10.72%	5.89M	87.72	105.79	89.62	100.99	2022/02/01
6.85%	6.28M	96.93	139.13	98.43	107.91	2022/03/01
1.33%	3.80M	97.57	114.84	105.25	109.34	2022/04/01
12.35%	4.50M	101.3	125.28	106.3	122.84	2022/05/01
-6.54%	4.46M	107.03	125.19	116.08	114.81	2022/06/01
-6.54%	4.46M	107.03	125.19	116.08	114.81	2022/06/01
-6.54%	4.46M	107.03	125.19	116.08	114.81	2022/06/01
-12.29%	4.39M	91.51	105.48	103.92	96.49	2022/08/01
-8.84%	4.05M	83.65	96.99	95.18	87.96	2022/09/01
7.81%	4.46M	86.35	98.75	86.35	94.83	2022/10/01
-9.91%	4.97M	80.61	99.56	92.67	85.43	2022/11/01
0.56%	3.90M	75.11	89.37	86.78	85.91	2022/12/01
-1.65%	4.34M	77.61	89.09	85.96	84.49	2023/01/01
-0.71%	4.54M	79.1	86.95	85.56	83.89	2023/02/01
-4.91%	5.89M	70.12	86.75	83.05	79.77	2023/03/01
-0.29%	4.71M	77.39	87.49	86	79.54	2023/04/01
-8.65%	5.61M	71.28	80.24	80.11	72.66	2023/05/01

a. التخفيضات الطوعية في اوبك بلس

الحالي 2024 وتقرر تمديد العمل به لمدة عام كامل حتى نهاية 2025 أيضاً.

(3) التخفيض الطوعي الثاني، وقدره 2.2 مليون برميل يومياً. والتزمت به 8 دول أعضاء هي: الجزائر، العراق، كازاخستان، الكويت، عُمان، روسيا، السعودية، والإمارات. وكان مقررًا انتهاء امده، في آخر يونيو 2024، وتقرر تمديد العمل به لثلاثة أشهر فقط. لتتم بعد ذلك زيادة الإنتاج تدريجياً وعلى أساس شهري من أكتوبر 2024 وحتى نهاية سبتمبر 2025. مع الالتزام بوقف العمل بالزيادة الشهرية أو العودة للتخفيض في حال تتطلب توازن السوق ذلك.

بسبب عدم استقرار اسعار النفط اتخذت اوبك بلس مجموعة قرارات تتضمن حزم تخفيضات طوعية والزامية ويمكن ايجازها بما يلي:

- (1) التخفيض الرسمي أو الإلزامي، وقدره 2 مليون برميل يومياً. ويطبق على جميع الدول الأعضاء باستثناء الدول الخاضعة للعقوبات أو التي تشهد حروباً مثل إيران وفنزويلا وليبيا الخ... وقد تقرر تمديد العمل به حتى نهاية العام 2025.
- (2) التخفيض الطوعي الأول، وقدره 1.66 مليون برميل يومياً، والتزمت به تسع دول أعضاء. منها العراق وكان مقررًا انتهاءه بنهاية العام

II. علاقة الاقتصاد العراقي بالنفط الخام

b. لمحة تاريخية لأثر المورد النفطي على الاقتصاد العراقي

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباط وثيق بالمورد النفطي، فمنذ السبعينات والنفط يشكل المورد الرئيسي لموازانات العراق السنوية، والمصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي، وله الأثر الأكبر في تصحيح الخلل في ميزان التجارة العراقي، ولذلك فإن لقرارات أوبك أثر مباشر على الاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته، وعلى حياة الفرد العراقي، للارتباط الوثيق بين الموازنة العراقية والإيرادات النفطية والتي تشكل ففي عقد السبعينات قفز الناتج المحلي العراقي من 6.4 مليار دولار عام 1972 إلى 47.5 مليار دولار عام 1980 (worldbank.data)، وقفزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 469 دولار إلى 3850 دولار وبمعدل نمو بلغ 35%، وكل هذه القفزات تزامن مع صدمات النفط الأولى والثانية.

أما في عقد الثمانينات وبسبب انخفاض أسعار النفط، من جهة ومن حاجة العراق الكبيرة إلى تمويل مجهوده الحربي، إذ تحول العراق من دول تتمتع بفائض مالي كان يقدر بـ 42 مليار دولار إلى دولة مديونة، إذ أظهرت موازاناته السنوية عجز مستمر على طول فترة الثمانينات، والذي دفع العراق للاستدانة من الخارج لتسدد هذا العجز، ولأشك أن انخفاض الأسعار وما تعرضت له أسواق النفط من صدمة سلبية بسبب ما تم ذكره في المبحث السابق، كان له الأثر الكبير في خسارة العراق لإيرادات نفطية كان من الممكن أن تجنبه للجوء للدين.

أما في عقد التسعينات والتي حرم منها الاقتصاد العراقي من تصدير النفط بسبب قرارات مجلس الأمن مطالبة لجميع دول العالم بعد أن صدر قرار الأمم المتحدة رقم (661) وفي تلك الفترة كان العراق غائبا بشكل تام عن أسواق النفط أو إسهامه في إدارة الإنتاج في أوبك إلا من آخر ثلاث سنوات تقريبا من الحصار.

بعد عام 2004 وبعد أن عاد العراق إلى أسواق النفط بشكل كامل، والذي تزامن مع إعادة الانسجام في أوبك مما دفع الأسعار إلى الارتفاع وعلى مدى المدة (2004-2013) حصل العراق على إيرادات نفطية كبيرة مكنته من إعادة بناء جزء من بنائه التحتية التي دمرتها الحروب من عام 1980 إلى عام 2003، إذ ارتفع الناتج المحلي العراقي من مليار دولار عام 36.5 عام 2004 إلى أن وصل إلى 236.4 مليار دولار عام 2013، وطبعا هذه الزيادة أتت بالمقام الأول من ارتفاع الأسعار الذي تجاوز سقف 100 دولار ومن زيادة إنتاج العراق من النفط.

لكن ما فقدت أوبك التنسيق في القرارات بسبب الخلافات السياسية بين إيران وروسيا من جهة والسعودية ودول الخليج من جهة الأخرى، والتي فقدت التنسيق في أهم فترة حرجية خصوصا بعد زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري مما عرض للأسواق إلى صدمة النفط 2014، مما أفقد العراق 70% من ناتجه الإجمالي إذ وصل عام 2015 166 مليار دولار، ولأن العراق كان يتعرض لأكبر هجمة إرهابية دولية، فقد كان في أمس الحاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل الحرب ضد الإرهاب، مما تسبب في عجز كبير في موازنة وصل إلى 9 مليار دولار تقريبا.

وتحسن حال العراق الاقتصادي نسبيا بعد أن تحسنت الأسعار في بداية 2019، لكن وبسبب نقشي جائحة كورونا وعدم قدرة أوبك مع المنتجين من خارج أوبك على إدارة ملف الإنتاج، والخلاف بين روسيا والسعودية، والذي تسبب في اغراق الأسواق بالنفط انهارت الأسعار إلى ما دون 25 دولار، تعمقت جراح الاقتصاد العراقي بشكل كبير، وازداد العجز في الموازنة الاتحادية.

c. أثر قرارات أوبك على موازنة العراق الثلاثية 2023-2024-2025

وافق البرلمان العراقي على اقرار موازنة ثلاثية للعراق تشمل (2023-2024-2025)، اقرت موازنة 2023 بإجمالي نفقات يقدر بـ 153 مليار دولار، منها 115 مليار دولار نفقات تشغيلية، و38 مليار دولار موازنة استثمارية، كما قدرت الموازنة الإيرادات بـ 103.5 مليار دولار، اسهمت الإيرادات النفطية بـ 90 مليار دولار ونسبة 75%، على أساس معدل صرف 1300 دينار لكل دينار واحد وبمعدل إنتاج 3.5 م/ب/يوم (moj.gov.iq/upload).

ازداد حجم النفقات بموازنة 2024 بنسبة 7.5% عنه في عام 2023 إذ بلغت 162 مليار دولار منها 120 مليار دولار نفقات تشغيلية وبمعدل زيادة 9% عن سنة 2023، بالمقابل قدر إجمالي الإيرادات بـ 113 مليار دولار منها 92.5 مليار دولار إيرادات نفطية (iq.parliament.iq/wp-content).

أما في ما يخص العجز المخطط للموازنة الاتحادية للسنوات 2023-2024 فقد بلغ 49 مليار دولار لكل سنة على أن يغطي جزء من العجز من ما كان يتوقع من زيادة أسعار النفط أو زيادة صادرات العراق النفطية ونسبة تصل إلى 26% أي ما يقدر بـ 12.7 مليار دولار.

مما سبق من الممكن أن نوجز عدة ملاحظات منها:

- في موازنة العراق 2023 بلغ إجمالي الإيرادات 103.5 مليار دولار بينما بلغت الموازنة التشغيلية 115 مليار دولار مما يعني أن إجمالي الإيرادات لا يغطي إجمالي النفقات التشغيلية وهناك فرق بينهما 11.5 مليار دولار.
- في موازنة العراق 2024 بلغ حجم الإيرادات 113 مليار دولار بينما بلغ حجم الموازنة التشغيلية 120 مليار دولار.
- بمعنى أن العراق يجب أن يقتصر للإيفاء ببنود الموازنة التشغيلية والتي تشكل البنود الحاكمة فيها 70 % تقريبا وبمبلغ 81.7 مليار دولار من الصعب جدا تقليصها.
- خصصت نسبة 26 % مما كان يتوقع من زيادة أسعار النفط عن 70 دولار أو زيادة معدل التصدير عن 3500000 ب/يوم.
- إذا ما تحققت المعادلة (70 دولار * 3500000 ب/يوم) فإن إجمالي العجز للسنتين يبلغ 98 مليار دولار.
- لأشك أن هذه الأرقام تؤثر على وضع اقتصادي خصوصا إذا ما علمنا أنه وبسبب قرارات التخفيض وصلت معدلات التصدير في العراق في العراق لعام 2024 3.3 م/ب/يوم أي بفرق 200 ألف برميل يوم أي ما يعادل 14 مليون دولار يوميا، فإذا علمنا أن متوسط السعر لنفس السنة بلغ 71 دولار أي بزيادة دولار واحد عن برميل الموازنة ومما يعني 3.3 مليون دولار يوميا وعليه فإن خسارة العراق تصل إلى 10.7 مليون دولار يوميا أي بخسارة 3.7 مليار دولار لعام 2024، فضلا عن 12.7 مليار دولار حصة الفائض المتوقع لتسديد العجز.

أن ما سبق يعرض الاقتصاد العراقي لجملة من التحديات، منها محدودية تسديد العجز المخطط خصوصا إذا ما علمنا أن حجم الدين الداخلي وصل إلى 78 ترليون دينار أي ما يعادل 60 مليار دولار وهو رقم كبير بالنسبة لإمكانات الاقتصاد العراقي والنظام المصرفي فيه، وبالتالي يصبح من المتعذر على موازنة 2025 إيجاد مصادر كافية لتسديد العجز، وهو أمر له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فنحن لاحظنا أن الإيرادات تعجز عن تسديد النفقات الجارية والتي منها الرواتب والإعانات، وتسديد مستلزمات البطاقة التموينية. ناهيك عن إيقاف النمو في معدلات التوظيف مما ينذر بمشكلة خطيرة تنتج عن تراكم أعداد عاطلين عن العمل خصوصا من خريجي الجامعات والاعداديات.

مما سبق يتضح أن هناك أثر واضح لقرارات الإنتاج في أوبك على الاقتصاد العراقي من خلال أثرها المباشر على الموازنات السنوية العامة والتي ترتبط بها بشكل وثيق دخل أكثر من 45 مليون عراقي بشكل مباشر وغير مباشر، ومعدلات التوظيف وغيرها وجميع ذلك مرتبط بشكل كبير بسعر برميل النفط وقرارات الإنتاج والحصول في أوبك.

4. الاستنتاجات والتوصيات

I. الاستنتاجات

- (1) تتأثر أسعار النفط بمستوى التنظيم والانسجام بين الأعضاء في أوبك من جهة وبمستوى التنسيق بين أوبك والمنتجين من خارج أوبك.
- (2) تتأثر أسعار النفط بعوامل متعددة ومختلفة فمن العوامل الاقتصادية إلى السياسية والتكنولوجية، والعوامل الطبيعية، وأخيرا بالعامل الصحي للعالم، وأغلبها عوامل مفاجئة، تسببت بانحراف الأسعار بشكل كبير عن السيناريوهات الموضوعة من قبل مراكز البحث والمؤسسات الدولية النفطية ومن الصعب اعتماد أسعار مستقبلية وبناء خطط تنمية ترتبط ارتباط كبير بالنفط.

- (3) يتأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بقرارات أوبك، فإذا كان هناك اتفاق على إدارة الإنتاج مثل فترة السبعينات والفترة الممتدة من 2002 إلى 2013 فإن الأسعار ترتفع وبالتالي يحقق العراق فوائد مالية كبيرة، والعكس تماما فعندما عصفت الخلافات السياسية في أوبك واستخدم النفط كورقة ضغط سياسية مثل منتصف الثمانينات وبعد عام 2014. (4) أثرت قرارات أوبك على موازنات العراق الثلاثية وبشكل سلبي.

II. التوصيات

على العراق العمل على تصحيح الخلل في هيكل الاقتصاد العراقي، وهي قضية استراتيجية ملحة وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل موازناته، وحماية اقتصاده من مخاطر تقلبات أسعار النفط.

المصادر

- [1] T. V. d. Graaf, "The politics and institutions of global energy governance," *New York: Palgrave*. doi, vol. 10, p. 9781137320735, 2013
- [2] R. Mabro, "OPEC and the Price of Oil," *The energy journal*, vol. 13, no. 2, pp. 1-17, 1992
- [3] D. Yergin, *The new map: Energy, climate, and the clash of nations*. Penguin Uk, 2020
- [4] A. Alnasrawi, *Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment*. Bloomsbury Publishing USA, 2002
- [5] B. Fattouh, A. Mehdi, and M. Meidan, "The Old and in with Geopolitics of Energy: Out with the the New?," in *Oxford Energy Forum: A Quarterly Journal for Debating Energy Issues and Policies*, 2021, no. 126: Oxford: The Oxford Institute for Energy Studies
- [6] ن. ج. عبدالرضا، "اقتصاد النفط"، دار احياء التراث، no. الطبعة الأولى العراق، 2011.
- [7] ا. فاضل، and ع. ا. عطا، النفط بين السياسات والأوهام: القصة الحقيقية للأوبك. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.
- [8] O. S. Munim and A. Majed, "التداعيات النفطية لحرب تشرين الأول 1973 وانعكاسها في منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك"، *Journal Of Babylon Center for Humanities Studies*, vol. 10, no. 1, pp. 209-226, 2020
- [9] H. A. Shar، منظمة الأوبك 1960-1985: التحولات الكبرى والتحدى المستمر. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987.
- [10] L. Maugeri, *The age of oil: the mythology, history, and future of the world's most controversial resource*. Bloomsbury Publishing USA, 2006
- [11] D. Yergin, *The prize: The epic quest for oil, money & power*. Simon and Schuster, 2012

The Impact of OPEC+ Production Decisions on the Iraqi Federal Budget (2016-2024)

Adnan Hadi Jaaz^{1,*}

¹College of Industrial Management for Oil and Gas, Basra University for Oil and Gas, Basra, Iraq, aalshatob2021@gmail.com

*Adnan Hadi Jaaz, aalshatob2021@gmail.com

Received: 23 December 2024/ Accepted: 26 May 2025

Abstract—OPEC was founded in 1960 in Baghdad with the aim of unifying visions and reaching oil policies that preserve the interests of its member states and the stability of the energy market. However, the organization faced numerous and complex challenges that prevented the achievement of its objectives for which it was established, and these challenges and problems varied. Some of them were economic, such as the slowdown in the global economy, how to control production levels so that supply is equal to demand, the challenges of oil outside OPEC and how to maintain its market share, and the challenges of procedures. And the policies of the International Energy Agency, as well as the political challenge that emerged clearly in the seventies decade after the Arab countries used oil as a weapon in their war against the Zionist entity, and the political differences of some OPEC countries in the eighties that caused a negative oil shock after the collapse of oil prices, as this dispute affected the 2014, which was one of the causes of the negative oil shock in 2014, and now OPEC is going through a major challenge after the emergence of new features. The global system, which seeks to bring about radical political and social changes, to be compatible with the Western liberal approach and its capitalist economy, and the Russian-Ukrainian war and the events that preceded it in the Middle East, are only one of the episodes of this change in which oil plays an active and influential role in these changes. Hence, the importance of this research comes in shedding light on the history of OPEC for the period (1970-2023) and taking advantage of the mistakes to draw a unified policy among the member states. Its members face future scenarios and real economic threats that can be read from the procedures and laws of industrialized countries, especially after 2030.

Keywords— OPEC, OPEC+, OPEC decisions